بسم الله الرحمن الرحيم

صوت البحرين

العدد ٧٤، مارس ١٩٨٩م، شعبان ١٤٠٩هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

تفاقم ظاهرة المخدرات: الدور الخليفي الواضح

من بين النواحي التي يراهن النظام الخليفي عليها لاستمراره في الحكم الاوضاع الاجتماعية في البلاد. فبالاضافة للعمل على تفكيك الروابط الاسرية والاجتماعية عن طريق نشر جواسيسه بين الناس وتشكيك الافراد في بعضهم البعض، وما لذلك من اثر على متانة البناء الاجتماعي، يعمل النظام باستمرار على تمييع الشباب ونشر الفساد الاخلاقي ضمن خطة محكمة يبذل في سبيل تنفيذها اموالا طائلة. ومن المجالات التي نجحت فيها خطة الافساد هذه تعاطي المخدرات بين الشباب والشابات، وهو مجال واسع اصبح مدار حديث الناس وامتلأت الصحف برسائل الاستغاثة من شروره واصبح الهم الاول الذي يشغل بال العوائل المحافظة في البلاد.

اننا لا ننكر ان ظاهرة تعاطي المخدرات ظاهرة عالمية، ولكن كل الدلائل تشير الى تورط جهات معينة بعينها في الترويج لها ونشرها بين الشباب في كل دول العالم. ومن هذه الجهات وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ومنظمات المافيا الدولية. فالخبراء مطلعون على تفاصيل جهود هذه الجهات في مجال تجارة المخدرات وخصوصا في مناطق زراعة الحشائش التي تستخرج منها المواد المخدرة كالهيروين والكوكايين. ففي مناطق مثل شبه القارة الهندية وافغانستان وجنوب شرق آسيا واميركا اللاتينية، ينشط عملاء المخابرات الدولية وخصوصا الـ سي. اي. ايه في مجال تجارة المخدرات، بل ان هناك ميليشيات خاصة لهذه الجهات على الحدود بين عدد من الدول في المناطق المذكورة. ويهدف «تجار الموت» هؤلاء لتحقيق امرين: السيطرة الاقتصادية على سوق المخدرات من اجل تحقيق اموال طائلة يستفاد منها في تمويل مخططات التخريب في بلدان العالم الثالث، وافساد شباب العالم الثالث الذي قد يتحرك ضد المصالح الامبريالية في بلاده.

حتى هنا تبدو المسألة عالمية لا تخص البحرين وحدها. وهذا صحيح. ولكن المسألة على الصعيد البحراني تصبح ماساوية اذا ادركنا دور العائلة الحاكمة في ترويج المخدرات من جهة وعدم الاهتمام ببرامج فعالة لمنعها والتقليل من آثارها من جهة اخرى. فمنذ ان انتشرت ظاهرة تعاطي المخدرات، اصبح واضحا ان هناك عناصر من آل خليفة تسعى لاحتكار استيراد المواد المخدرة من دول جنوب شرق آسيا مثل الفلبين وتايلاند والهند وباكستان. والشباب الذي يتعاطى هذه المواد يعرف تجار المخدرات من آل خليفة بالاسماء. ويسمح هؤلاء التجار بقدر محدود من الاتجار لغيرهم بشرط ان لا يكسر ذلك الدور احتكارهم للسوق. فمثلا يتغاضى هؤلاء عن الاشخاص الذين يستوردون كمية من هذه المواد بحدود ٢٠ غراما فقط. ولكن عندما يتم العثور على كمية اكبر لدى المهرّبين من غير آل خليفة يتم اعتقالهم ومحاكمتهم. وحدث عدة مرات ان تم ضبط كميات من الهيروين بحدود ١٠٠ غرام، ولكن عندما قدم اصحابها للمحاكمة، جاء في تقرير الادعاء العام حيازة المتهم كمية قدرها ١٥ غراما فقط. وهذا يعني ان سلطات الامن التي تدار من قبل آل خليفة قد وضعت يدها على ٨٥ غراما لتقوم بالتصرف فيها بالبيع او الاستعمال. وهذه حقائق معروفة في اوساط المتعاطين بالمخدرات.

ومن الوسائل غير المباشرة لتشجيع الانحلال الخلقي ومنها تعاطي المخدرات منع النشاط التبليغي في القرى لكي لا يحدث ذلك خللا في برنامج الافساد الخليفي. ففي الوقت الذي يُعتقل فيه من يقوم بتعليم الاولاد الصلاة والقرآن في المساجد، يتحرك المدمنون على المخدرات بحرية كاملة ويكسبون الى صفوفهم اعداد جديدة كل يوم. وعندما خرجت المظاهرة المعروفة في منطقة السنابس في الخريف الماضي ضد تشجيع السلطة المخدرات تعرضت لها اجهزة القمع بالضرب والاعتقال وسُجن العديد من الشباب بسبب ذلك، واعتبرت التظاهرة خروجا على القانون. وكنتيجة لذلك ازدادت ظاهرة تعاطي المخدرات انتشارا في السنابس بعد ان حدث انكماش فيها. ولا شك ان التصدي للعاملين الاسلاميين في البلاد باعتقالهم وايذائهم وملاحقة انشطتهم واعتبارهم فئة غير مرغوب فيها سياسيا، كل ذلك يؤدي الى انكماش ظاهرة الالتزام الديني، وذلك يؤدي بشكل مباشر لتداعي الاخلاق وضعف الالتزام بين الشباب. وبالتالي تجد الظواهر السلبية مثل شرب الخمر وتعاطي المخدرات طريقها الى صفوف ابناء البلاد.

وآل خليفة يدركون ان خطر المخدرات يعم كل المواطنين، ويهدد ابناءهم انفسهم، ولكن مع ذلك فهم يرون في انشغال الناس بمآسي المخدرات حماية لنظامهم من غضب الشعب وثورة الشباب. وقد لقي عدد من ابنائهم حتفه بسبب تعاطيه المخدرات (انظر الخبر الى اليسار) خلال السنوات الاخيرة، فهؤلاء لا يجدون صعوبة في الحصول على المخدرات بكميات كبيرة، فلا رقابة عليهم ولا نقص في الاموال اللازمة لشرائها. بل ان آباءهم هم اكبر التجار في هذا المجال. ولذلك فقد وقعوا ضحية سياسات النظام الذين هم رجال مستقبله. ونحن هنا لا نعبّر عن شماتة او فرح لهذه القضايا المحزنة، فضحايا المخدرات، من آل خليفة وغيرهم، هم سبب للالم والاسى في صفوف الشعب المظلوم، والسبيل لمنع تكرر هذه المآسي هو بالعمل على انهاء حالة الاستبداد الخليفي التي تعتمد في استمرارها على تخدير الشعب وضرب قيمه واخلاقه واجباره على الابتعاد عن دينه وعقيدته والجميع مسؤولون عن العمل في هذا الاتجاه.

قتل في ظروف غامضة

محمد حسن منصور كان مضيفا في شركة طيران الخليج. في ٢٥ يناير الماضي جاء رجال المباحث الى بيته يسألون عنه، ولم يكن موجودا بالدار. اختفى الرجل منذ ذلك اليوم، ولم يسمع عنه مرة اخرى الا في ١٥ فبراير عندما نشرت جريدة «اخبار الخليج» ان الشرطة عثرت على جثته، بعد ان مات في ظروف غامضة.

ولكن في اليوم التالي ذكرت الجريدة نفسها ان المذكور كان معروفا بالصرع وانه مات خلال احدى نوبات الصرع التي كانت تصيبه بين حين وآخر!

ما الذي حدث خلال العشرين يوما التي اختفى فيها محمد حسن منصور الذي كانت عائلته قد سفرت من البلاد قبل فترة، ولكنه يحمل الجنسية البحرانية الكاملة؟ ما دور رجال المباحث في تصفية الرجل؟ وهل هناك وجه شبه بين هذه القضية وقضية البحّارين الثلاثة من قرية دار كليب؟ وهل هذا جزء من سياسة جديدة تعطي «فرق الموت» الدور الاكبر في ادارة البلاد؟

الأمير مذنب في لندن

اصدرت احدى المحاكم البريطانية الشهر الماضي (فبراير) قرارا تنفيذيا بايقاف العمل في قصر الحاكم (عيسى بن سلمان) بمنطقة «البولتونز» بعد ان خرج عمال الترميم فيه عن الحد المسموح به. وقد تلقى المجلس البلدي لمنطقة القصر (جلسي) شكوى من الاهالي بتهمة (الفوضى العمرانية).

ويقع القصر على مساحة واسعة في منطقة راقية في لندن تبلغ فيها قيمة البيوت ٣ ملايين جنيه استرليني. وهو احد القصور التي تتخذها عائلة الامير «للاستجمام» بضعة ايام في السنة. وتجاور بيت الامير بيوت لزوجة فهد بن عبد العزيز والامير سلمان بن عبد العزيز ووزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز وامير كويتي آخر. وكانت اعمال التعديل قد بدأت فيه قبل اكثر من خمس سنوات لتحويله الى قصر ضيافة رسمي يتناسب مع كونه امير دولة حسب تصريحات محامي الامير الخاص (تايلور) حيث تم فيه بناء قاعة استقبال ملكية وقاعة طعام شرقية واخرى غربية للحفلات المختلفة.

وقد تدخلت السفارة البحرانية في لندن وبعثت لوزير البيئة البريطاني برسالة تذكر له فيها ان التغييرات كانت ضرورية. ويبدو ان عيسى بن سلمان كان يعتقد انه في البحرين حيث لا يطاله القانون ولا يستطيع احد مساءلته عما يفعل.

وكانت الصحف البريطانية التي تناقلت الخبر تصف عيسى بن سلمان بـ «الامير البليونير». هذا في الوقت الذي يعيش الكثير من ابناء الشعب في فقر مدقع وهو يرى ثرواته نهبا بايدي «آل خليفة».

آل خليفة: شهداء مخدرات

ذهب حمد بن راشد آل خليفة (اخو عيسى بن راشد رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة) ضحية للمخدرات أوائل شهر فبراير الماضي، حيث وجد المذكور ميتا في سيارته بعد تناوله كمية كبيرة من الهيروين.

وحمد هو الضحية الخليفية الثالثة لهذه اللعبة الحكومية القذرة، حيث سبقه موت خالد بن محمد بن سلمان (ابن اخ الحاكم) في يوم عيد الفطر قبل أكثر من سنتين وفيصل حمد علي آل خليفة في شهر اغسطس من العام الماضي. وجدير بالذكر ان السلطة وسياساتها في مجال مكافحة المخدرات تعتبر من اهم عوامل استشراء هذا الداء الاجتماعي الخطير.

وتشير بعض حالات المحاكمات الى ان المتهم يُفاجأ في محضر المحكمة بعرض جزء قليل من الكمية المضبوطة معه (مثلا من ١٥٠ جرام الى ١٠ جرامات) مما يشير الى ان الفرق قد أخذ طريقه للبيع على يد «العدالة».

حملة اعتقالات جديدة

اعتقلت مخابرات آل خليفة عددا من الشباب الذين كانت قد افرجت عنهم بعد مشاركتهم في مواكب العزاء في عاشوراء العام الماضي. وبعد خروج مواكب عزاء ضخمة بمناسبة وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام، اعتقلت السلطة كلا من مهدي سهوان وجعفر سهوان وحسين سهوان. وهؤلاء كانوا قد اعتقلوا في موسم عاشوراء الماضي لمنعهم من المشاركة في المواكب الحسينية. وقد افرجت السلطة عن مهدي وجعفر ولكنها ابقت على اخيهم حسين في السجن.

مفهوم الامن لدى آل خليفة

«البحرين بلد الامن والاستقرار».. «رجال الامن العيون الساهرة على راحة وخدمة المواطنين».. هذه بعض العبارات التي تعوّد اهل البحرين على سماعها وقراءتها من الوسائل الاعلامية التي تحاول ابراز مفهوم مقلوب لمعاني الامن والاستقرار. فالعبارات المذكورة تبدو جميلة المعنى لكل فرد لا يعرف حقيقة ما يجري داخل البحرين. فالمواطن البحراني يعيش الرهبة والخوف من جهاز ارهابي يديره الاجانب ومخوّل بصلاحيات واسعة مكنته من التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياته. وهذا الجهاز الرهيب لا يعادله اي جهاز آخر في البلاد من حيث الحجم والتجهيزات، وله اليد الطولى والكلمة الحاسمة في شتى المجالات الحياتية الخاصة بالمواطن.

«وزارة الداخلية»، اسم مخيف لا ينطق به المواطن في الاماكن العامة، لما يعرفه الجميع من وحشية وارهاب الاجهزة التابعة للوزارة. ونظرة خاطفة على هذه الاجهزة توضح مفهوم الامن الخليفي.

يأتي في سُلّم الهيكل الهرمي بعد الوزير، قيادة الامن العام برئاسة المدير العام للامن العام، البريطاني جيم بيل.

وتبرز عادة ثلاثة اسماء في «قيادة الامن العام» بعد جيم بيل وهم: نائب المدير العام ابراهيم بن محمد آل خليفة، مساعد المدير العام ايان هندرسون ومساعد المدير العام للشؤون الادارية احمد عبد الرحمن بو علي. اما ابراهيم بن محمد آل خليفة فوظيفته الوحيدة هي تمثيل البحرين في المؤتمرات والاجتماعات التي يخجل النظام ان يرسل المدير البريطاني اليها. واما احمد عبد الرحمن بو علي فوظيفته ايصال اوامر القيادة الاجنبية للدوائر المختلفة.

تتفرع من قيادة الامن العام عدة دوائر، في مقدمتها الادارة العامة لمباحث امن الدولة برئاسة ايان هندرسون. ويعمل مع هندرسون عدد من البريطانيين والاروبيين والباكستانيين، يديرون ـ ضمن مباحث امن الدولة ـ مصلحة الامن والاستخبارات (SIS) او ما يطلق عليها بصورة عامة «القسم الخاص». ومصلحة الامن والاستخبارات عبارة عن شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين المنتشرين في كافة مناطق البحرين. ويتكون هؤلاء الجواسيس والمخبرون من المنحرفين جنسيا واصحاب الجرائم السابقة والمنحطين اجتماعيا والمتخلفين تعليميا.

ينقسم الجواسيس الى جاسوس موظف بدوام كامل وجاسوس مناوب، اي انه يعمل في المخابرات بالاضافة الى عمله الاصلي ويشكل هذا النوع الاكثرية. اما المخبرون فيرتبطون ببعض هؤلاء الجواسيس الذين يستخدمونهم لنقل المعلومات والاخبار عن الناس وتتم مجازاتهم بقدر من المال عن كل خبر ينقلونه.

وتنضوي تحت قيادة الامن العام، ادارة التحقيقات الجنائية (CID) التي تم افتتاح مركز جديد لها قبل سنتين في العدلية. وهذه الادارة تحت رئاسة جاسم محمد الذوادي. وتحتوي هذه الدائرة على ثلاثة اقسام: قسم التحقيقات السياسية. وقسم المخدرات، وقسم الآداب. ويتولى قسم التحقيقات مسؤولية تجريم المعتقلين السياسيين بعد ان تنتهي وجبة التعذيب والتحقيق معهم في مباحث امن الدولة. وبعد «تجريم» المتهم في هذه الادارة (CID) يتم تحويله الى ادارة الادعاء العام برئاسة عيسى عبد الله بوخوّة، التي تحتوي على عدد من الخبراء المصريين الذين يقومون بصياغة الدعوى ضد المتهم، ثم نقلها الى قاضي التحقيق بوزارة العدل والشؤون الاسلامية. وبعد عدة اشهر عندما تختفي آثار التعذيب عن المتهم يتم احضاره امام قاضي التحقيق ليدلي بما قاله امام «مباحث امن الدولة» و«التحقيقات»، واذا رفض الادلاء تتم اعادته الى ادارة التحقيقات الجنائية او مباحث امن الدولة لينال وجبة اخرى من التعذيب، الذي قد يستمر لمدة ثلاث سنوات طبقا لنص قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤.

اما اذا ادلى المتهم بما ترغب به المباحث والتحقيقات امام قاضي التحقيق فيتم تحويله الى «محكمة الاستئناف العليا» (محكمة امن الدولة) برئاسة خليفة بن محمد آل خليفة (اخو ابراهيم بن محمد آل خليفة نائب المدير العام)، وعضوية القاضيين المصريين مفتاح السعدي وعلي منصور، ليتم النطق بالحكم المعدّ سلفا. ولا يمكن للمتهم ان يطعن في الاعترافات التي ادلى بها امام قاضي التحقيق، ولا يجوز له كذلك ان يقابل المحامي اثناء ادلائه بـ «اعترافاته» امام قاضي التحقيق.

ويأتي كذلك تحت قيادة الامن العام ادارة العمليات والتدريب التي تتكون من العدنيين والبلوش والباكستانيين ومهمتها الاولى حماية العائلة الحاكمة وقمع الشعب. وينضوي تحت قيادة الامن العام ادارة خفر السواحل برئاسة ابن عطية الله بن عبد الرحمن آل خليفة، ومهمتها الرئيسية مراقبة السواحل والتضييق على المواطنين في البحر.

وتأتي بعد ذلك الدوائر الاخرى، كامن المناطق التي تحتوي على مراكز الشرطة، وقسم السجون برئاسة البريطاني اف. سميث (وهو المسؤول عن المعتقلين السياسيين في سجن «جو»)، وادارة المرور والترخيص، وادارة الدفاع المدني.

اما ادارة الهجرة والجوازات فتتولى مسؤولية التضييق على المواطنين في قضايا السفر والوثائق الرسمية كتجديد الجوازات وخصوصا للطلاب.

ان مثل هذا «الجهاز الامني» الذي يحتوي على قرابة الاثني عشر الف شخص معظمهم من الاجانب وتحت قيادة الاجانب، هو المسؤول عن تحديد من هو المواطن الصالح. وهذا الجهاز الاجنبي يتم تسليطه على ابن البلد دون اية مراقبة ليعتقل ويعذب ويقمع ويمارس الارهاب اليومي.. كل ذلك في رأي الاعلام الحكومي «للسهر على راحة المواطن».

وردا على سؤال من جريدة الشرق الاوسط السعودية لوزير الداخلية محمد بن خليفة آل خليفة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ حول المعتقلين السياسيين، قال «ليس هناك اي معتقل سياسي. لدينا قانون مثل اي دولة اخرى، ويطبق هذا القانون على الجميع». نعم هناك قانون امن الدولة الذي يجيز لوزير الداخلية الامر بالاعتقال «الاداري» (في مقابل القضائي) لمدة ثلاث سنوات دون توجيه اية تهمة. وليس هناك معتقلون سياسيون سوى ثلاثمائة شخص يقبعون في السجون بسبب معتقداتهم وآرائهم المخالفة للعقليات الصحراوية المتخلفة. حبذا يا سعادة الوزير لو استبدلتم جملة «بلد الامن والاستقرار» بـ «بلد الارهاب والاستخبارات».

قتلوهم ورموا جثثهم في البحر

يعيش الشعب البحراني هذه الايام صدمة كبيرة بعد غدر القوات المسلحة السعودية بثلاثة من ابنائه من غير جرم أو ذنب. ويزداد الجرح عمقا حين تستمر حكومة آل خليفة في التستر على حقيقة ما حدث للشهداء الثلاثة، بل وتختلق روايات متناقضة حول قضية اغتيالهم، لكي ترفع اللوم عن القتلة.

ففي احد ايام الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر الماضي كان ثلاثة رجال بحرانيون هم محمد حسن العكار واخوه علي حسن العكار وابن عمتهما حميد عون (من قرية دار كليب في جنوب البلاد) يمخرون مياه الخليج الهادئة في قاربهم البخاري الصغير في رحلة صيد عادية عندما هبّت عاصفة قوية لم يكونوا يتوقعونها. التجأ الثلاثة بقاربهم الى احد الاعمدة التي يرتكز عليها جسر البحرين ـ السعودية هربا من الريح وانتظارا لانحسار الموج. مرت بهم في تلك الفترة احدى دوريات خفر السواحل البحرانية، ولم تتعرض لهم باذى لان سبب التجائهم بالجسر كان واضحا.

ولسوء طالعهم تصادف وجودهم تحت الجسر مع مرور موكب «خادم الحرمين الشريفين» فوقه حيث كان راجعا من البحرين بعد انتهاء القمة الخليجية الثامنة وبعد ان قضى بضعة ايام «للاستجمام». وكان في مقدمة الموكب مجموعة مسلحة من الحرس الملكي المعروف بشراسته. وما ان لمح هؤلاء المسلحون الاشخاص الثلاثة في قاربهم حتى عاجلوهم بوابل من الرصاص مستعملين الاسلحة الاوتوماتيكية التي كانت معهم، وسقط الثلاثة مضرجين بدمائهم يشتكون الى الله ظلم خادم الحرمين وجلاوزته.

كان اهل الشهداء ينتظرونهم بفارغ الصبر، ولكن الامل في عودتهم كان يتضاءل شيئا فشيئا، فاتصلوا بالشرطة البحرانية طالبين نجدتهم. ومرت الايام دون ان يعلم الناس حقيقة ما حدث، وانتشرت الاشاعات حول مصير الثلاثة، فمن قائل بانهم ضلوا الطريق وقائل بانهم غرقوا في العاصفة، الى غير ذلك من التوقعات والتصورات التي كانت الشرطة تعمل على انتشارها حتى تستطيع اخراج القضية بصورة مقبولة للناس.

بعد مرور حوالي ستة اسابيع، (في ٤ فبراير الماضي) اعلنت الشرطة البحرانية انها عثرت على جسدي اثنين من المفقودين على سواحل قطر. وسبق ذلك بخمسة اسابيع، اي بعد اسبوع واحد من الحادثة اعلان الحكومة عن العثور على جثة احدهم على الشواطيء السعودية، وان صاحبها مات بسبب الاختناق. ولكن الاطباء الذين قاموا بتشريح الجثة الاولى اكتشفوا ان صاحبها غير مسلم لانه غير مختون وكانت السلطات تأمل في اقناع الناس بان صاحب الجثة لم يمت بسبب طلقات نارية وانما بسبب الغرق في البحر.

اما الجثث التي عثر عليها بعد ستة اسابيع فقد كانت بقايا جثث ناقصة العظام وفاقدة المعالم، ولم تسع الحكومة لاجراء عملية تشريح كامل عليها لكي لا يُعرف السبب الحقيقي لموت اصحابها.

المهم في الامر ان ثلاثة مواطنين بحرانيين لاقوا ربهم بعد ان تصدت لهم جلاوزة طاغية السعودية وامطرتهم بوابل من الرصاص وما تزال حكومة آل خليفة تتستر على القضية، وهي تعلم ان مرور الوقت عليها يقلل من احتمالات المطالبة الشعبية باجراء تشريح كامل، وبالتالي فان الدور السعودي في عملية الابادة اصبح طي الكتمان من قبل حكومة البحرين.

وهناك الآن مشاعر هائجة في البلاد بعد انكشاف القضية وانتشار القناعة بالدور السعودي في الجريمة. وبخادم الحرمين الشريفين» يرى ان حياته تعادل حياة الملايين من البشر، وقتل ثلاثة بحارة من اهل البحرين ليس مسألة مهمة اذا قورنت بمسألة بقائه في نظره ونظر جلاوزته. وفي غياب وسائل التعبير الشعبي يتصرف هؤلاء الحاكمون كما يشاؤون، فلا صوتا يطالب بالتحقيق في المسألة ولا مجلسا تمثيليا يناقش الجريمة ولا وسيلة اعلام شريفة تتجشم عناء طرح القضية بملابساتها، وهكذا تدار البلاد بالحديد وتستعمل اموال المسلمين لشراء الاسلحة لقتل الشعب من اجل بقاء الحكومة. ان الشعب البحراني لن ينسى هذه الجريمة الجديدة، وهو يطالب بالتحقيق العاجل من كل من يعنية الامر في ملابساتها. اما السكوت عليها ومحاولة طمسها وايهام الناس بروايات متناقضة فسوف يؤكد ارتكابها من قبل السلطات السعودية عمدا مع سبق الاصرار، وآل خليفة بسكوتهم عنها وعدم تعويض ذوي الضحايا يعتبرون طرفا مباشرا في الجريمة.

حقوق الانسان في البحرين

تزامنت حملة الاعتقالات الاخيرة مع انعقاد الاجتماع السنوية للجنة حقوق الاسنان التابعة للامم المتحدة في جنيف في ١٩٨٩/١/٣٠ والذي يستمر لمدة ستة اسابيع.

وبالرغم من ان رسالة لجنة حقوق الانسان هي حماية حقوق الاشخاص والجماعات في العالم وايقاف سوء المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية كما أعلن عن ذلك في العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان في ديسمبر ١٩٤٨، الا ان الكثير من الدول التي يشترك ممثلوها في الاجتماع هي من اكثر الانظمة اضطهادا لحقوق الانسان. والبحرين عضو في الامم المتحدة، ومع ذلك يتعرض شعبها لعمليات ارهاب حكومي يومي، وعلى الخصوص يتعرض اهل البلد الاصليون (الذين يطلق عليهم البحارنة) للتفرقة العنصرية والاضطهاد والحرمان على كافة الاصعدة. وتزامن ايضا في هذه الفترة صدور تقرير عن منظمة العفو الدولية بعنوان «بواعث قلق منظمة العفو الدولية في دولة البحرين» اشارت فيه الى ان وفد المنظمة الذي زار البحرين في ابريل ١٩٨٧ قد اقترح على المسؤولين في البحرين التوقيع على العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان والصادر عن الامم المتحدة. واشار التقرير الى تجاوز قانون امن الدولة الاعراف الدولية لعدم اشتماله على بنود تقضي باجراء مراجعة قضائية بل يعتمد على قرار اداري يصدر عن وزير الداخلية. كما ان تخويل القانون الصلاحية لوزارة الداخلية باعتقال اي شخص لثلاث سنوات قابلة للتجديد دون محاكمة يعتبر بحد ذاته انتهاكا لحقوق الانسان.

كما ادان التقرير اجراءات التوقيف السياسي والمحاكمات السياسية التي لا تعتمد على بنود معينة من شأنها حفظ حقوق المعتقل بالاضافة الى كون هذه المحاكمة تجري في محكمة الاستئناف العليا حيث لا يحق لمن يصدر ضده اي حكم ان يتظلم.

وتعرّض التقرير الى عدد من القضايا التي حصلت العام الماضي بالتفصيل، وخصص جزءا كبيرا لعرض اساليب التعذيب والمعاملة السيئة التي يتعرض لها المعتقلون بالرغم من ان (المادة ١٩(د)) من دستور البحرين تنص على ان «لا يُعرّض اي انسان للتعذيبي المادي او المعنوي، او للاغراء او المعاملة الحاطة بالكرامة». واختتم التقرير بتوصيات لحكومة البحرين لمراعات حقوق الانسان، منها.

* تعديل الاوامر المعمول بها حاليا الصادرة الى كافة المسؤولين عن تنفيذ قانون امن الدولة، بمن فيهم افراد ادارة مباحث امن الدولة، وامرهم بابلاغ جميع الموقوفين او المعتقلين بحقهم في الاتصال بمحام يختارونه بانفسهم وابلاغ افراد المهنة القانونية بذلك.
* ضمان حق جميع الاشخاص الموقوفين والمعتقلين في الاتصال بمحام يختارونه بانفسهم فور توقيفهم، وبعد ذلك على فترات متكررة.
* ضمان تواجد محام خلال الاستجواب في جميع القضايا.
* السماح للمعتقلين بالاتصال باقاربهم فورا، وعلى فترات منتظمة.
* اجراء فحص طبي لهم فور وصولهم وتقديم العناية الطبية لهم بعد ذلك كلما دعت الضرورة، ووضع حد للحبس الانعزالي غير المحدود.
* اعتماد نظام لتمكين جميع المعتقلين من رفع الشكاوى بما فيها الشكاوى من التعذيب او المعاملة السيئة دون تأخير او خوف من الانتقام، الى سلطة تتكفل باجراء تحقيق فوري وشامل.
* ان يكون للمعتقل حق طلب فحص من قبل اطباء شرعيين، على ان يكون هؤلاء ضمن دائرة مستقلة عن اي مكتب له علاقة باستجواب السجناء واعتقالهم او مقاضاتهم.

اعتقالات بالجملة في بني جمرة

منذ مطلع شهر فبراير ١٩٨٩ شنت السلطة حملة اعتقالات كبيرة تركزت في قرية بني جمرة. وقد بلغ عدد الذين اعتقلوا في الاسبوع الاول من شهر فبراير ٢٠ شخصا، ثم ازداد العدد الى ما يقرب الثلاثين شخصا مع نهاية شهر فبراير.

هذا وكان عدد آخر قد تم اعتقاله وتعريضه للضرب المبرح قبل الافراج عنه. ولا يزال الثلاثون شخصا الآخرون يقبعون في سجن العدلية التابع لادارة التحقيقات الجنائية (السي اي دي)، ويتعرضون لاقسى انواع التعذيب.

وتأتي هذه الاعتقالات الشرسة كعقاب لاهالي بني جمرة الذين صمدوا امام ارهاب آل خليفة ولم يعبأوا بتهديدات افراد المخابرات وواصلوا نشاطهم الديني في المساجد. كما تعتبر الهجمة من ضمن المحاولات للضغط على الشيخ الجمري الذي يتعرض للمضايقات منذ شهر اغسطس العام الماضي.

وعلى راس الذين اعتقلوا الاستاذ عمران حسين عمران الذي كان قد دخل السجن عدة مرات في السابق بتهمة تصدره للنشاطات الاسلامية في القرية. وشملت الاعتقالات الاشخاص التالية اسماؤهم:

١ ـ الاستاذ عمران حسين عمران (٤١ سنة) اعتقل في ٨٩/٢/٤، مدرس.
٢ ـ ابراهيم محمد امين عرب (٢٢ سنة) موظف.
٣ ـ عبد علي محمد آل خير (٢٠ سنة) طالب.
٤ ـ عون جعفر (٢٠ سنة) عاطل عن العمل.
٥ ـ محسن علي زيد (٢٠ سنة) موظف.
٦ ـ مهدي حسين زيد (١٦ سنة) طالب.

عبد علي محمد ال خير
حسين عباس البصري

عون جعفر
حسين علي حسين

٧ ـ عباس عطية سلمان (١٥ سنة) طالب.
٨ ـ حسين عباس البصري (٢٠ سنة) موظف.
٩ ـ فاضل حسن فتيل (١٩ سنة) طالب.
١٠ ـ حسين علي حسين الجمري (٢١ سنة) طالب طب.
١١ ـ صادق محمد حسين (٢٣ سنة) موظف.
١٢ ـ نبيل محمد حسين (٢٥ سنة) موظف.
١٣ ـ حسن علي حسين عمران.
١٤ ـ سلمان عطية سلمان.
١٥ ـ فاضل عباس.

صرخة ضد المَلِك!

عجبت ممن يقتلون البشر، ويقتلون الحياة، كيف تنام لهم عين او يرتاح لهم ضمير، كيف يخلدون الى الراحة والهدوء ولذات الثكالى تطاردهم، وعويل الاطفال يصك مسامعهم... الذين لا يحترمون الانسان ولا يرعون حقوق الناس، والذين لا يفقهون معنى الحب والعطف والرحمة، والذين يعيشون على موت الآخرين ويبنون بروجهم على جماجم المستضعفين... هؤلاء كيف يحسبون انفسهم على صنف البشر ويتحدثون بلسان الناس ويظهرون بمظاهر الرجال ويتحركون في الحياة غير آبهين بما يتحرك في النفوس من مشاعر وتختلج في الاذهان من افكار.

والاشد من ذلك وقعا على النفس ان يتشدق اولئك بالاسلام ويضيفوا الى اسمائهم القابا تحمل في ثناياها معاني القرب من الله وخدمة دينه واهله وحرمه، بينما لا يحملون من قيم الاسلام شيئا، فكل خلق الله لا تعادلهم في الشان وحق الحياة، والاكبر من ذلك ان يشعر هؤلاء بثقتهم على الله وعلى دين الله، فكل فرش يشترون به ضمير انسان محتاج او مغفل انما هو هبة منهم ونعمة يقدمونها للناس، فكل ما في الحياة ملك لهم، ولا حق لاحد ان يسائلهم عن شيء من الاموال والثروات. او ليس ذلك في النهاية مصداقا للشرك وكفرانا لنعمة الله عليهم؟.. ولكن من يلوي على التفوه بذلك، والزبانية يملأون كل مكان، والمخبرون يحصون على خلق الله انفاسهم، وعسكر السلطان يحكمون الخناق على اعناق البشر؟

بالامس القريب تناقل الناس ما حدث للبحارة البحرانيين الثلاثة في عرض البحر عندما اسقر «خادم الحرمين الشريفين» فتواه بإبادتهم لانهم كانوا بالقرب من موكب سموه في احدى لحظات التاريخ، فكيف يجوز لمواطن عادي ان يتواجد حيث يتواجد الملوك؟ او ليس ذلك خطأ البحارين انفسهم، ولماذا لم يعلموا بان قافلة الملك كانت ستمر من على الجسر المنظور؟ وهل هناك في هذه الامة من ينقض فتوى «خادم الحرمين الشريفين»، او لا يدل امر الملك بقتل البحارين على عبقرية منقطعة النظير، كما هي عادته في كل الامور. ثم ماذا حدث؟ لقد مات البحارون في عرض البحر، فهل هم افضل من غيرهم من الذين يموتون في السجون وتحت التعذيب او من فوق المشانق؟ وهل هناك قضاء اعدل من قضاء الملك، وهل هناك عقل اكثر حركة وعبقرية من عقل الملك المفوّه؟

وينقل الينا الناس بعد ذلك خبر اختفاء احد مضيفي شركة طيران الخليج، ثم يتضح انه مات في ظروف «غامضة» بعد ان زارته عناصر المباحث البحرانية في اليوم الذي اختفى فيه قبل العثور على جثته بعشرين يوما. او لم نقل لكم ان حكمة الامير والحاكم قد اقتضت ان يعيش الناس في رعب مستمر، وان حكمهما هو عين الصواب والعدل؟ اوتسالوننا عن الموقف؟ وهل هناك موقف غير مباركة الملك والامير على «عدلهما» في الرعية والدعوة لهما بطول العمر والتصفيق لما قاما به من بطولات خارقة ان دلت على شيء فانما تدل على سهرهما من اجل مصلحة الامة. وهل يجوز اتخاذ موقف يوحي بالخروج على اولياء الامور؟

عجبت من كل ذلك، وانا الذي عشت عقود العمر أتحظ ما يقوم به الطغاة في بلدي، وكيف لا اعجب واندهش واصاب بخيبة الامل وانا انظر بني قومي يساقون الى الموت سوقا، حتى من ليس له في السياسة ناقة او جمل؟ الى متى يظل جهال الناس ماسكين بزمام الامور يحكمون في الناس بالحديد والنار ويسومونهم سوء العذاب ويسحقون كرامة الانسان ويدوسون عزة البلد ويعرضون الشعب للبيع في سوق النخاسة ارضاء للنزوات الشيطانية في نفوسهم؟ ما ذنب الانسان الذي يرى بندقية يحملها جبان توجّه الى صدره لا لشيء الا لان الصدفة جعلته يمر في الطريق الذي كان الملك يمر منه؟ اهو سوء الطالع ام حتمية القدر ام اوضاع البلاد.. اهو شرف ام عار ان تشترك مع الملك في درب واحد، وان كان ذلك مجرد تقاطع غير مقصود؟

لا تلمني ان صرخت من كل راسي بدون وعي او شعور، فالمجان التي يتعرض لها شعبي مع غدوه ورواحه وفي عريكته، تؤكد لي ان الشيطان يحكم بلدي بكل ادوات الموت والدمار والخراب. سأموت بالذل والعار، وخير لي ان اموت حرا شريفا من ان احيا حياة الجبناء الذين لا يحملون هما ولا رسالة في الحياة. فسأظل اصرخ واصرخ واصرخ حتى يسمع الناس صوتي فيتركون حينئذ ان الامر خطير في بلدي، وان الطاغية الذي يجثم على ارض الوطن قد تجاوز كل الحدود وان الوقت قد حان لعمل شيء ما...

خاطرة: الامير وعقدة المجالس

سمو الامير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة وجد نفسه فجأة في مواجهة مع القانون البريطاني، وهي تجربة لا يُحسد عليها سموه الذي لا يتواجه عادة مع القوانين، فهو الذي يضعها، او يوافق عليها، وهو الذي يعلقها متى ما رأى ضرورة لذلك.

الخبر المنشور في هذا العدد يتلخص في ان سموه يرغب في اعادة بناء البيت الذي اشتراه كما بنى البحرين وشيدها على هواه ورغبته. غير ان البيت البريطاني له رب يحميه، وله قوانين ومجالس ومحاكم وهي أمور كلها جديدة على الامير.

الاشكالات الرئيسية حول عملية «اعادة البناء» التي يقوم به الامير هما حول المجلس، والسُلّم، وسقف البيت. فالشيخ يريد بناء مجلس واسع على هيئة مجلسه في الرفاع، وبلدية المنطقة تعارضه في ذلك. مبررات الامير تتلخص في انه يريد تصدير سياستي «المجالس» المفتوحة على غرار «تصدير الثورة» وهي أهم قنوات التعبير الشعبي في البحرين ودول الخليج الاخرى. فالشيخ يجلس في مجلسه، ويأتي الضيوف من علية القوم والوزراء والتجار لزيارته ويعرضون عليه المشاكل ويتولى هو حلها او تحويلها الى رئيس الديوان، يوسف ارحمة الدوسري او الوزراء ليتولوا حلها، واذا استعصت مشكلة احد المواطنين يتم اعتقاله وتخليص الامير من شكواه وتردده على المجلس.

اذاً فالمجلس نمط ديموقراطي يطبل له الاعلام في الخليج ويزمر، وبه يُبرّر غياب الحياة الدستورية والمجالس المنتخبة. والمجلس تعبير عن قيم العروبة في الشهامة والضيافة والكرم. فعندما تزور الامير ، تشرب القهوة ثم الشاي والقهوة، ثم الشاي والقهوة، وهكذا حتى «يدوخ» رأسك، ثم تبوس «خشمه» وتغادر بعد ان حُلت مشاكلك وقضيت حاجتك. ودعك من مطالب الديموقراطية والحرية وغير ذلك من قيم الغرب والشرق التي تطالب بها المعارضة في الخليج عموما والبحرين خصوصا. وهكذا اراد سموه ان ينقل قيمه الديموقراطية الى قلب لندن وتعليم الانجليز كيف تحكم البلدان وتدار الشعوب. الا ان «اولاد الفريج» سكان المنطقة على عكس اهل الرفاع لا يريدون كل هذا، ويصرّون على المحافظة على عمارة بالية قديمة رجعية، بحجة المحافظة على التراث، تماما على عكس سياسته في البحرين حيث يعمل على طمس تراثها الاسلامي وخصوصا الثقافي منه.

المشكلة الثانية هي في سلّم البيت. فقد امر سموه بهدم السلم القديم، لان درجاته كبيرة وتتعب سموه وضيوفه. وقد طالبت مصلحة البلدية في «بولتون» بهدم السلّم الجديد واعادة بناء القديم. وقد احتار الامير في الامر وما هو ممن يحتار فقد رمى الحجارة القديمة. فاذا هدم السلّم الجديد سيبقى البيت بدون سلم. من اجل ذلك قدّم عدة اقترحات، منها وضع حبال سميكة ليتسلق بها الامير الى الطابق العلوي، او ترك ذلك الطابق بدون استعمال او هدم سقف الطابق الارضي، وتحويل البيت الى طابق واحد بسقف رفيع وبالتالي يمكن للامير زراعة نخيل قد يجلبها من السعودية لشحّتها في البحرين، كما يمكنه رعي قطيع من الجمال، فسموه لا يستطيع ان يبقى بدون قطيع يرعاه ويضربه بالمقراع، فالرعي من الامور التي قد يدمن عليها الانسان كالمخدرات وغيرها.

المشكلة الثالثة هي ان سموه قد غيّر سقوف البيت، حيث هدمها ورفعها عدة اقدام، لان الغرف القديمة كانت منخفضة للتوفير في التدفئة ولكنها تخنق سكانها. وعلى العموم فسموه يحب الاشياء الرفيعة الطويلة عموما. محامي الامير احتج على احتجاج سكان المنطقة باتهام الجيران بجهلهم بمقام جارهم العربي، فهو شيخ وامير وضيوفه «مهمّون» جداً، ولا بد لشيخ عربي ضخم في لندن ان يضرب مثلا في الكرم الضيافة وحسن الوفادة وان سموه مستعد لعزيمة كل الجيران واثبات نياته الحسنة تجاههم. واستنكر المحامي ونفى وشجب المؤامرات الصهيونية ضد سمو حاكم البحرين وحكومة وشعب البحرين واضاف: «يمكنهم، اذا لم تعجبهم الديموقراطية في لندن، ان يأتوا الى مجلسه الواسع وبث شكواهم ونجواهم وسيتولى هو حلها.» وبالتالي يتم نقل التجربة الصحراوية القبلية في الحكم والادارة الى الانجليز «الغشم اللي ما يفهمون الحضارة. ويعارضون التجديد».

عجيب امر الشيوخ. يذهبون الى الغرب، ويصرفون الملايين على البيوت والشقق والقصور، ويخلقون مشاكل لا اول لها ولا آخر، ولا يكتفون بتشويه سمعة البلاد في منظمات حقوق الانسان بسبب انتهاكهم لابسط هذه الحقوق، بل يشوهون سمعة الشعب بالدخول في منازعات سخيفة حول جدار هنا وسلّم هناك، ونظهر نحن اهل البحرين كقطيع من الانعام الاغبياء يُحكمون من هؤلاء الذين يتمتع الصحفيون الغربيون بالتشهير بهم ومتابعة محاكماتهم. فقد نشرت خبر البيت المذكور عدة صحف بريطانية مشهورة كالتايمز والديلي تلغراف والاستاندارد. ومن قبل نشرت الديلي ميل قصصا اقرب الى الخيال حول ممارسات اولاد خليفة ومعاملتهم للوافدات من موظفات طيران الخليج وغيرهن، المبنية على اسس «الكرم والضيافة» عند العربان.

وفي العام الماضي نشرت الصحف البريطانية عن الامير عبد الله بن سعود، الرجل الثاني في مملكة النفط ونائب «خادم الحرمين» وعن حريمه الاربعين في قصره في الدار البيضاء في المغرب. ونشرت الصحف ذلك ردا على عدم استقبال عبد الله لاميرة ويلز زوجة ولي العهد. وقس على ذلك آل صباح وابناء مكتوم وغيرهم من المعازيب والفحول العربية الاصيلة، التي تصول وتجول في الغرب..

وردا على رفض المجلس البلدي السماح لعيسى بن سلمان بتوسيع مجلسه في لندن، اجرت معه مجلة المجالس مقابلة للتعويض وتسكين الخاطر.

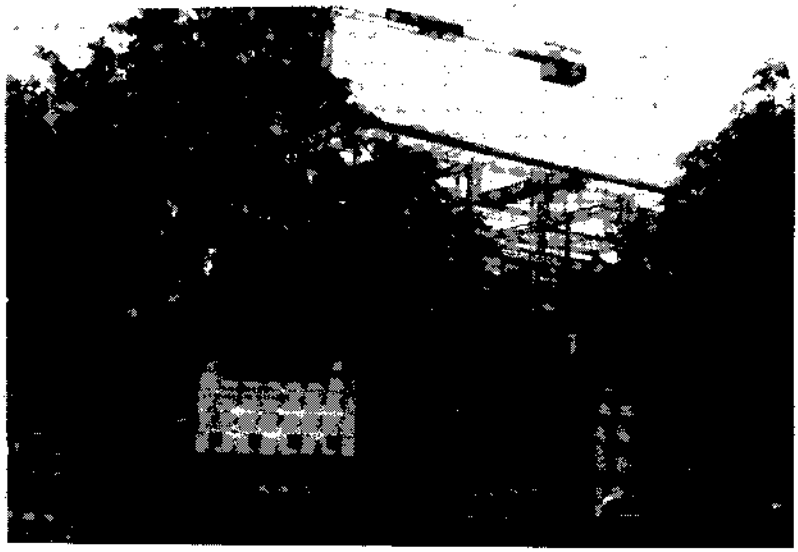

البيت الذي اشتراه الامير في لندن

سمفونية الجريمة تحت الجسر

اسأل الركبان عن حال الرجال
اسأل الركبان عن أرض أوال
اسأل الركبان عن أرض الكرامات
وتاريخ النضال
عن عيون ثاكلات
عن دمٍ زاكٍ يُسأل
اخبروني ما الذي يؤذي النخيل
ما الذي تحكيه في السر
اذا حلّ الأصيل
ولماذا تندب الشطآن
موت الارخبيل
*****
قيل ان الفهد النجدي جاء
لاهثا، مرّ على جسر «الاخاء»
باحثا عن شربة ترويه
من فيض الدماء
هاجت الأمواج في البحر الحزين
ورمت مركب صيادين، كانوا..
مُبحرين!
صارعوا الموج...
ولاذوا في حمى جسر «اللعين»
وعلى الجسر تهادى، ركب جزار الحجيج
خادم الشيطان...
من باع لأمريكا الخليج
ملأت أجلافه الدنيا...
نباحاً وضجيج
*****
وتلاقت أعين الغرقى بدمع الانتصار
«نجدة القوم أتتنا بعد طول الانتظار»!!
وتعالت صيحة القوم: اقتلوهم يا «رجال»
صوّبوا نحوهم النار
وهيّا للقتال
وتوارت جثث في لجة البحر الغزير
تشتكي لله
ظلم الفهد النجدي الحقير
فهو، لا آل الخليفة،
ينقذ الشعب الأسير
*****
تلك يا صاح، حكايات النخيل
وهي سر الغضب الوهاج
في شمس الاصيل
وهي سرّ الحزن في الآماق
والدمع الهمول
وهي سرّ الحنق الشعبي
فالشعب وصول
اسأل الركبان عن بحريننا
ماذا تقول!

خلافات آل خليفة وآل ثاني

قام وزير الدفاع الكويتي ذواف الاحمد بزيارة للبحرين في ٨٩/٢/١٢ في الوقت الذي وصل فيه الى المنامة وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز، بينما بعث امير الكويتي رسالة الى امير قطر في محاولة لحل النزاع بين آل خليفة وآل ثاني حول ملكية جزر حوار. وهو الخلاف الذي ينفجر بين الفترة والاخرى. وكانت قطر قد هددت باحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية في لاهاي اذا فشلت السعودية والكويت في الوصول الى حل يرضي الطرفين. وهذا من اكبر العقبات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي الذي لم يستطع ان يحقق اي نوع من الانسجام بين العقول المتخلفة لهؤلاء المشايخ الا الاتفاق على تسليم المعارضين وتضييق الخناق عليهم.